

Distr.
GENERAL

A/48/353
S/26372
27 August 1993
ARABIC
ORIGINAL: ENGLISH



مجلس الأمن
السنة الثامنة والأربعون

الجمعية العامة
الدورة الثامنة والأربعون
البنود ١٠ و ١٢ و ٤٢ و ٧٧ و ٧٩ و ٩٢
و ٩٣ و ٩٥ و ٩٦ و ١٠٦ و ١١٣ من
جدول الأعمال المؤقت*
تقرير الأمين العام عن أعمال المنظمة
تقرير المجلس الاقتصادي والاجتماعي
الحالة في البوسنة والهرسك
تعزيز الأمن والتعاون في منطقة البحر
الابيض المتوسط
استعراض تنفيذ الإعلان الخاص بتعزيز
الأمن الدولي
التنمية والتعاون الاقتصادي الدولي
أزمة الديون الخارجية والتنمية
الأنشطة التنفيذية من أجل التنمية
التعاون الدولي من أجل النمو
الاقتصادي والتنمية
تعزيز التعاون الدولي وتنسيق الجهود
في دراسة الآثار الناجمة عن كارثة
تشرنوبل وتخفيفها وتقليلها
المراقبة الدولية للمخدرات

رسالة مؤرخة ٢٤ آب/أغسطس ١٩٩٣ موجهة الى الأمين
العام من الممثل الدائم لليابان لدى الأمم المتحدة

أتشرف بأن أحيل طيه الوثائق الختامية لمؤتمر القمة الاقتصادي في اليابان الذي انعقد من ٧ الى
٩ تموز/يوليه ١٩٩٣. وهي تتألف مما يلي:

* A/48/150 و Corr.1.

المرفق الأول - الإعلان الاقتصادي: تعزيز الالتزام بإيجاد الوظائف والنمو

المرفق الثاني - الإعلان السياسي: السعي إلى إيجاد عالم أكثر أمنا وإنسانية

وأكون ممتنا لو أمكنكم ترتيب أمر تعميم نص هذه الرسالة ومرفقيها كوثيقة من وثائق الجمعية العامة في إطار البنود ١٠ و ١٢ و ٤٢ و ٧٧ و ٧٩ و ٩٢ و ٩٣ و ٩٥ و ٩٦ و ١٠٦ و ١١٣ من جدول الأعمال المؤقت، ومن وثائق مجلس الأمن.

(توقيع) يوشيو هاتانو

السفير فوق العادة والمفوض

الممثل الدائم لليابان لدى الأمم المتحدة

سعادة السيد بطرس بطرس غالي

الأمين العام

الأمم المتحدة

نيويورك، نيويورك ١٠٠١٧

المرفق الأول

٩ تموز/يوليه ١٩٩٢

إعلان مؤتمر القمة الاقتصادي في طوكيو باليابان

تعزيز الالتزام بإيجاد الوظائف والنمو

١ - نحن ممثلي رؤساء دول وحكومات سبعة بلدان ديمقراطية صناعية رئيسية وممثلي الجماعة الأوروبية، قد اجتمعنا في طوكيو لعقد مؤتمرنا هذا، الذي هو مؤتمر القمة السنوي التاسع عشر. إن التقدم في شتى أنحاء العالم صوب الديمقراطية واقتصاديات السوق المفتوحة يفوق أكثر توقعاتنا تفاؤلا قبل ما لا يزيد عن بضع سنوات. وينبغي لمجتمعاتنا، لكي تجني كامل ثمار عمليات التحول التاريخية الأخيرة، أن ترد على عدد من التحديات هي: تحقيق الانتعاش الاقتصادي وإيجاد الوظائف، واختتام جولة أوروغواي بنجاح، ودمج البلدان المارة بطور انتقال في الاقتصاد العالمي، ودعم البلدان النامية، والتوفيق بين النمو العالمي والأهداف البيئية. ونحن عازمون على مواجهة هذه التحديات على أساس قيمنا المشتركة. كما نجدد التزامنا بتوسيع التعاون الدولي، ولا سيما عن طريق تعزيز المؤسسات المتعددة الأطراف.

الاقتصاد العالمي

٢ - يقلقنا نقص النمو وعدم كفاية معدل إيجاد الوظائف في اقتصاداتنا. والانتعاش مستمر في أمريكا الشمالية ولكنه ما زال متواضعا. أما أوروبا فما زالت في ركود ملحوظ رغم بعض أمارات الانتعاش. واقتصاد اليابان قد انتهى من أسوأ مراحلها وبدأ شيء من الانتعاش يلوح في الأفق. وكثير من اقتصادات آسيا وأمريكا اللاتينية آخذة في النمو، وبعضها ينمو بسرعة، وهي تقوم بأدوار أكثر أهمية في الاقتصاد العالمي.

٣ - ويقلقنا بالذات مستوى البطالة. فأكثر من ٢٢ مليون شخص عاطلون عن العمل في بلداننا: وهذا أمر غير مقبول. وكثير من هذه الزيادة في البطالة في الآونة الأخيرة يرجع إلى الفتور الاقتصادي الراهن، ولكن جزءا كبيرا من معدل البطالة الحالي ذو طبيعة هيكلية، لذلك فإن تقليل البطالة يستدعي استراتيجية ذات شقين: سياسات حكيمة في إطار الاقتصاد الكلي لتعزيز النمو المستدام الخالي من التضخم، وإصلاحات هيكلية لتحسين كفاءة الأسواق، ولا سيما أسواق العمل.

٤ - ونحن نقوم وسنقوم باتخاذ إجراءات مناسبة لتنفيذ استراتيجية النمو العالمي المتفق عليها هذه من أجل تشجيع التوسع المستدام الذي يستهدف إحداث زيادات كبيرة في العمالة. وسنتشاور تشاورا وثيقا بحيث تعزز سياساتنا الوطنية بعضها بعضا مع هدفنا المشترك وهو إيجاد اقتصاد عالمي معزز آخذ في الانتعاش. ونحن نرحب بتحسين التعاون بين وزراء المالية في سبيل بلوغ هذه الغاية.

إن أوروبا تنفذ مهمة "مبادرة النمو" التي اتفق عليها في أدنبره وعززت في كوبنهاجن. وأوروبا ملتزمة، بوصف ذلك أمرا يتسم بأقصى الأهمية، بتنفيذ تدابير قوية من تدابير الميزانية وغيرها من التدابير اللازمة لهيئة الظروف التي تكفل إحداث تخفيضات سريعة في أسعار الفائدة.

وفي أمريكا الشمالية، تتخذ إجراءات قوية كان يجب أن تتخذ في الولايات المتحدة من أمد طويل، ونحن نرحب باتخاذها، بغية إحداث تخفيضات كبيرة مطردة في العجز المالي على المدى المتوسط، وزيادة مستوى المدخرات والاستثمارات المحلية، والإقلال من أسعار الفائدة على المدى الطويل.

أما اليابان فقد اتخذت سلسلة السياسات الحافزة، وأحدثها عهدا مجموعة التدابير الشاملة. وستنفذ اليابان إجراءات مالية ونقدية حسب اللزوم لكي تضمن استدامة النمو اللاتضخمي، مدفوعا بقوة الطلب المحلي، مع مراعاة الحاجة الى الحيلة المالية على المدى الطويل. وسيسهم هذا في هدف هام هو الإقلال من اختلالات الميزان الخارجي.

كما أن نجاح وسرعة اختتام جولة أوروغواي سوف يزيدان من ثقة المستثمرين والمستهلكين، فيشكلان بذلك إسهاما هاما في الانتعاش والنمو.

٥ - ولتعزيز فرص العمالة والنمو، فإن من الأساسي مواجهة قضايا هيكلية تشكل عقبات تعترض سبيل الانتعاش الاقتصادي القوي وإمكانية النمو على المدى الأطول. ونحن نؤيد في هذا المجال تقرير وزراء مالياتنا الذي يركز على طائفة واسعة من الإصلاحات الهيكلية من بينها:

- زيادة كفاءة سوق العمل،
- تحسين التعليم والتدريب،
- الإبقاء على النظام التجاري المتعدد الأطراف وتحسينه،
- تخفيض الإعانات،
- التصدي للأثر الاقتصادي للجماعات السكانية المسنة،
- مراقبة الانفاقات العامة على الرعاية الصحية،
- تعزيز الكفاءة في الأسواق المالية مع كفالة استقرارها،

- إقامة تعاون دولي في مجال البيئة.

ونحن ملتزم بالتصدي لهذه القضايا، مع قضايا الابتكار، وتحسين "جودة" الميزانيات، وزيادة كفاءة القطاع العام، وسوف نستعرض التقدم الحاصل في مؤتمر القمة المقبل.

ونحن نرحب بالتقرير المرحلي لمنظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي عن العمالة والبطالة. ونطلب إلى هذه المنظمة أن تكشف عملها، بما في ذلك عملها الذي يتناول أثر التغيرات الهيكلية، وأن تطرح توصياتها المتعلقة بالسياسة على مؤتمر القمة المقبل. ونحن نشدد على فرص إيجاد الوظائف التي تتيحها السياسات البيئية.

٦ - ومتابعة لمناقشاتنا، نوافق على إيفاد ممثلين على مستوى رفيع إلى اجتماع سيعقد في الولايات المتحدة في الخريف لاستقصاء أسباب البطالة المفرطة، والتماس أجوبة ممكنة لهذه المشكلة المتأزمة التي تستنزف قوى مجتمعاتنا.

التجارة

٧ - إن الإبقاء على النظام التجاري المتعدد الأطراف وتوسيعه أمر أساسي بالنسبة إلى النمو العالمي. ونحن مصممون على الحد من الحمائية بكافة مظاهرها، ونوافق على وجوب عدم اللجوء إلى المبادرات والترتيبات التي تهدد بتقويض نظام التجارة المفتوحة المتعددة الأطراف. كما نؤكد على أن أي تكامل إقليمي ينبغي أن يكون مكملًا لهذا النظام وداعمًا له.

والأولوية العليا لدينا هي الاختتام الناجح لجولة أوروغواي. ونحن نرحب بالتقدم الكبير الذي حدث مؤخرًا نحو إتاحة فرصة دخول الأسواق لمجموعة كبيرة من السلع والخدمات، باعتبار ذلك خطوة رئيسية نحو الاستئناف الفوري للمفاوضات المتعددة الأطراف في جنيف. ويجب أن يُقابل هذا التقدم بتدابير مشابهة لفتح أبواب الأسواق من جانب المشاركين الآخرين. ونحن نحث جميع شركائنا في التجارة على التفاوض البناء حول كافة الموضوعات، وعلى إدراك أنه لا اتفاق على أي شيء إلا بعد الاتفاق على كل شيء. ولا تزال هناك قضايا هامة بحاجة إلى حل. ونحن نجدد عزمنا على حلها، وعلى الوصول مع جميع شركائنا إلى اتفاق عالمي ومتوازن قبل نهاية هذا العام.

البيئة

٨ - ما زالت قضايا البيئة ذات أولوية عالية في جدول أعمال سياساتنا العامة برغم صعوبة الفترة الاقتصادية التي نمر بها. ونحن نرحب بنجاح أو اجتماع للجنة المعنية بالتنمية المستدامة، وبما طرأ من تقدم في مجال تنفيذ الاتفاقية الإطارية المتعلقة بتغير المناخ واتفاقية التنوع البيولوجي والتصديق عليهما قبل نهاية عام ١٩٩٣، وكذلك في مجال التفاوض على اتفاقية للتصحر. ونحن نجدد تصميمنا على كفالة التنمية

المستدامة بيئيا بالمتابعة الفعالة لثمار مؤتمر الأمم المتحدة المعني بالبيئة والتنمية، بما في ذلك الالتزام بنشر خطط العمل الوطنية قبل نهاية السنة. وسنعمل على ضمان قيام المرفق البيئي العالمي، بعد ادخال التحسينات اللازمة عليه، بدور الجهاز المالي لتمويل التكاليف المتزايدة لتنفيذ الاتفاقيات البيئية العالمية الموقعة في ريو. ونحن نشجع المصارف الإنمائية المتعددة الأطراف على أن تزيد من شدة تركيزها على التنمية المستدامة، وعلى إدخال تقييمات بيئية في عمليات إعداد المشاريع، وعلى جعلها في متناول الجمهور.

ونحن نتطلع إلى نجاح مؤتمر الأمم المتحدة المعني بالأرصدة السمكية المنتشرة والكثيرة الارتحال. وسنواصل البحث عن ترتيبات مناسبة متفق عليها دوليا بشأن إدارة الغابات وحفظها وتنميتها المستدامة. ونرحب بالتحليل الذي تقوم به منظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي مع الوكالة الدولية للطاقة الذرية بشأن مساهمة تكنولوجيات البيئة والطاقة في مواجهة الشواغل البيئية العالمية.

روسيا والبلدان الأخرى المارة في طور انتقال

٩ - نعيد تأكيد دعمنا للجهود الإصلاحية في البلدان المارة في طور انتقال، ومنها بلدان أوروبا الوسطى والشرقية، ودول البلطيق، والدول المستقلة الجديدة، ومنغوليا، وذلك بالاستناد إلى مبدأي المساعدة من أجل مساعدة الذات، والشراكة. ذلك أن نجاح إصلاحاتها واكتمال اندماجها في الاقتصاد العالمي أمران أساسيان بالنسبة إلى سلم العالم واستقراره. ونحن نتطلع إلى استمرار أمثلة التعاون البناء والمسؤول مع هذه البلدان في الشؤون الدولية. وقد برزت للعيان أولى البوادر المشجعة للانتعاش الاقتصادي في بلدان أوروبا الوسطى والشرقية التي كان تقدم الإصلاح فيها على أعظمه. ونحن نرحب بتنمية التعاون الاقتصادي والتجارة معنا، ونحث على تقوية التعاون فيما بين البلدان المارة بطور انتقال ذاتها.

١٠ - ونحن نرحب بالتقدم الجديد الذي حققته روسيا منذ اجتماع ميونيخ في جهودها الإصلاحية الباسلة بقيادة الرئيس يلتسن ومساندة الشعب الروسي في الاستفتاء العام الأخير. ونحث روسيا على تكثيف جهودها للإقلال من التضخم ومن عجز الميزانية، وعلى اتخاذ جميع التدابير القانونية والإدارية اللازمة لمتابعة البناء انطلاقاً من بدايتها القوية في عملية الخصخصة (التحول إلى القطاع الخاص) والعمل على تحقيق المزيد من التكيف الهيكلي. وقد وضع الاجتماع الوزاري المشترك لمجموعة البلدان السبعة الذي عقد في طوكيو في نيسان/أبريل إطاراً لدعم جهود الشعب الروسي الرامية إلى مساعدة نفسه. ونحن نرحب بالتقدم الذي حدث في كل مجال. وقد قدم الدائنون الرسميون تأييداً ملموساً لعملية الإصلاح من خلال سخائهم في إعادة جدولة الديون. ونتوقع من الحكومة الروسية ومصارفها ومورديها غير المؤمن عليهم أن يتفاوضوا على إيجاد حلول مشابهة. ونرحب بإنشاء مرفق التحول النظمي لصندوق النقد الدولي، وبدفعه مبلغ ١,٥ بليون دولار كشريحة أولى إلى روسيا. ونحث روسيا وصندوق النقد الدولي على البدء فوراً في مفاوضات حول وضع ترتيب للموارد الاحتياطية. ونرحب أيضاً بموافقة البنك الدولي مؤخراً على تقديم قرض مقداره ٦١٠ ملايين دولار مقرون بمشاركة تمويلية من المصرف الأوروبي للإنشاء والتعمير قدرها ٢٥٠ مليون

دولار وذلك من أجل إنعاش قطاع النفط. وقد ارتبطنا بالتزامات بتقديم موارد لإنشاء "صندوق المؤسسات التجارية الصغيرة والمتوسطة" مقدارها ٢٠٠ مليون دولار، وذلك بالتعاون الوثيق مع المصرف الأوروبي للإنشاء والتعمير. ونحن نعتز بأهمية تحسين فرص الوصول إلى الأسواق بالنسبة إلى التقدم الاقتصادي في روسيا. وسنعمل مع روسيا في سعيها للانضمام إلى الاتفاق العام بشأن التعريفات الجمركية والتجارة (الغات). وفي هذا الصدد سنكثف جهودنا لتكييف ضوابط التصدير وفق فترة ما بعد الحرب الباردة. واعترافا منا بأن الخصخصة وإصلاح المؤسسات التجارية يشكلان صميم عملية تحول روسيا إلى اقتصاد سوقي، نوافق على إنشاء "البرنامج الخاص للخصخصة وإعادة التشكل الهيكلي" بالتعاون مع المؤسسات المالية الدولية، وهو برنامج يتألف من دعم إعادة التشكيل الهيكلي للمؤسسات التجارية، وتقديم المساعدة التقنية والدعم للمناطق الإدارية ("الأوبلاست")، مع التركيز على فترة مبدئية تنتهي في عام ١٩٩٤. وإجمالا ينتظر من هذا البرنامج أن يعين ثلاثة بلايين دولار. كما أننا مستعدون لتشجيع قطاعاتنا الخاصة على المساعدة في هذه العملية، وعلى أن تتقاسم مع نظائرها الروسية الأساليب والتقنيات الرامية إلى زيادة الانتاجية. ونوافق على إنشاء "فريق تنفيذ الدعم" في موسكو من أجل تسهيل تنفيذ دعمنا لروسيا. وبالمقابل، نحث على تعزيز الجهود الروسية في مجال التنفيذ.

١١ - ونرحب بالتقدم المحرز في برنامج السلامة النووية المتفق عليه في مؤتمر قمة ميونيخ، بما في ذلك إنشاء الصندوق المتعدد الأطراف، ونشجع على توسيع نطاق الاشتراك فيه. ويلزم الإسراع في تنفيذ تدابير عاجلة للسلامة، تنسق عن طريق مجموعة الـ ٢٤، بغية ضمان إحداث تحسينات حقيقية في المحطات التي لا تزال تسبب كثيرا من القلق. والدول المعنية هي المسؤولة أساسا عن احترام المبادئ الأساسية للسلامة النووية. وينبغي تعزيز السلطات التنظيمية المستقلة في هذا المجال، كما يجب إعطاء السلامة النووية أولوية أعلى في جميع البلدان المعنية، بما في ذلك التبكير بإغلاق المفاعلات المنطوية على خطر شديد مثل مفاعل تشيرنوبل. ونحن ندعو البنك الدولي، مع الوكالة الدولية للطاقة الذرية، إلى مواصلة الحوار مع كل من البلدان المعنية، وإلى العمل مع مؤسسات أخرى للإقراض منها المصرف الأوروبي للإنشاء والتعمير والمصرف الدولي الأوروبي، من أجل دعم تلك البلدان في وضع استراتيجيات للطاقة أطول أجلا. وهدفنا هو الاتفاق بأسرع ما يمكن على إطار للعمل المنسق من جانب جميع من يهمهم الأمر باتباع أسلوب معاملة كل دولة حسب حالتها. وسوف نستعرض التقدم الحاصل في عام ١٩٩٤.

وفي ضوء الالتزامات الدولية الحالية، نشدد على خشيتنا من قيام روسيا بإلقاء النفايات المشعة في المحيطات.

البلدان النامية

١٢ - في الوقت الذي نشجع فيه التغييرات الناجمة عن الإصلاحات في مجال السياسة العامة والأداء في كثير من البلدان النامية، نجد أن الكثير من تلك البلدان لا تزال تواجه صعوبات اقتصادية واجتماعية كبرى، خصوصا في افريقيا، ونحن ندرك أن تنميتها المستدامة ودمجها في الاقتصاد العالمي، فضلا عن تعاونها

في التصدي للتحديات العالمية التي تواجه البشرية أمور أساسية لسلم العالم وازدهاره. وسنواصل تعزيز دعمنا لجهودها في العون الذاتي القائمة على مبادئ حسن الإدارة، كما أننا سنشجعها على اتباع سياسات اقتصادية سليمة ومفتوحة من أجل خلق أساس متين للنمو الاقتصادي المستدام.

١٣ - وتحقيقاً لتلك الغاية، سنتبع نهجاً شاملاً لا يقتصر على المعونة بل يتناول أيضاً التجارة والاستثمار واستراتيجية الديون، مع اتباع نهج منوع مكيف بحسب حاجات وأداء كل بلد في المرحلة المحددة التي يمر بها من مراحل تطوره، ومع مراعاة الجوانب البيئية. وسنبذل في إطار هذا النهج كل جهودنا لتعزيز المساعدة الإنمائية بحيث تستجيب للحاجات الجارية فضلاً عن المتطلبات الجديدة. هذا وإن أفقر البلدان تستحق اهتماماً خاصاً. ولذلك فإننا سندعم انضمامها إلى أو اشتراكها في مرفق التكيف الهيكلي المعزز التابع لصندوق النقد الدولي. ونحن نتطلع أيضاً إلى نجاح المؤتمر الدولي المعني بالتنمية الأفريقية الذي سيعقد في تشرين الأول/أكتوبر من هذا العام. ونؤكد صحة الاستراتيجية الدولية للديون، وندعو نادي باريس إلى مواصلة استعراض مسألة تخفيف الديون عن أفقر البلدان المثقلة بالديون، خصوصاً من حيث التبكير بإجراء تخفيضات في حجم ديونها بحسب طبيعة كل حالة على حدة. ونرحب بقرار الحكومة الأمريكية بالانضمام إلينا في تخفيض الديون عن هذه البلدان.

١٤ - ونحن نرحب بالمبادرات التي اتخذتها البلدان النامية لإقامة شراكة تتسم بمزيد من الإيجابية والدخول في حوار حول القضايا المتصلة بمصلحتنا المتبادلة. وسنعمل على نجاح المؤتمر الدولي المعني بالسكان والتنمية الذي سيعقد في القاهرة في العام المقبل، وهو مؤتمر له أهميته في تناول الروابط بين سرعة نمو السكان وأهداف التنمية المستدامة.

التعاون الدولي ومؤتمرات القمة المقبلة

١٥ - نحن مصممون، توخياً للرد على التحديات التي تواجهنا، على تعزيز التعاون الدولي في المحافل الحالية، وعلى السعي إلى زيادة التنسيق والكفاءة. ونحن نعترف ونشيد بجهود الأمين العام في سبيل إصلاح وتحسين عمليات الأمم المتحدة. وسنؤيده في سعيه إلى بلوغ هذه الأهداف.

١٦ - وقد أعملنا فكرنا في أفضل طريقة تستطيع بها مؤتمرات القمة أن تركز اهتمامنا على أهم القضايا المعاصرة. ونحن نقدر مؤتمرات القمة لما تتيحه من فرصة لتبادل الآراء وبناء توافق الآراء، وتعميق التفاهم بيننا. بيد أننا نعتقد أن مؤتمرات القمة ينبغي أن تكون أقل رسمية وأقل من حيث عدد المشاركين والوثائق والاعلانات، مع زيادة الوقت الذي يخصص للمناقشات غير الرسمية فيما بيننا، كيما يتسنى لنا سوية تحسين استجابتنا للقضايا الكبرى التي هي محل اهتمامنا المشترك. ونحن نعتزم أن ندير مؤتمرات القمة المقبلة بهذه الروح.

وقد قبلنا دعوة رئيس مجلس وزراء إيطاليا للاجتماع في نابولي بإيطاليا في تموز/يوليه ١٩٩٤.

المرفق الثاني

الإعلان السياسي

السعي إلى إيجاد عالم أكثر أمنا وإنسانية

- ١ - نحن قادة بلداننا السبعة وممثلي الجماعة الأوروبية، نعيد تأكيد التزامنا بالمبادئ العالمية المتمثلة في الحرية والديمقراطية وحقوق الإنسان وحكم القانون. ومنذ آخر اجتماع لنا في ميونيخ، ازداد تقدم عملية تحقيق الديمقراطية والاصلاح الاقتصادي. على أن حالات عدم الاستقرار والصراع، والكثير منها ترجع أصوله إلى الماضي، لا تزال تخرج إلى الوجود. ونحن مصممون على العمل سويا لإيجاد عالم أكثر أمنا وإنسانية، وذلك بتعزيز التعاون الدولي القائم على شراكة أعم والمتسم بنطاق أوسع.
- ٢ - إن المجتمع الدولي يعمل بهمة على تحسين وسائل منع الصراعات وحلها. ويجب زيادة تعزيز الأمم المتحدة، وهي ذات أهمية حيوية بالنسبة إلى صون السلم والأمن الدوليين، بحيث تكيف نفسها مع تغير الظروف الدولية. لذلك نؤيد الجهود الجارية في الأمم المتحدة لتحسين كفاءتها، وعلى الأخص لزيادة فعالية قدرتها المؤسسية في مجال الدبلوماسية الوقائية، وصنع السلم، وحفظ السلم، وبناء السلم في أعقاب الصراعات، وذلك في سياق "خطة السلام" التي وضعها الأمين العام.
- ٣ - ونحن نؤيد بقوة التعاون الاقليمي على النهوض بالسلم والديمقراطية والاستقرار. ونرحب بالدور الأنشط الذي تقوم به بلدان منطقة آسيا/المحيط الهادئ في التشجيع على إجراء الحوارات الاقليمية فيما يتعلق بالامن. كما أن المنظمات الاقليمية في أوروبا وافريقيا والأمريكتين تسهمان إسهامات كبيرة في هذا المجال.
- ٤ - إن حماية حقوق الإنسان التزام يترتب على جميع الأمم كما أكد ذلك المؤتمر الدولي لحقوق الإنسان الذي عقد في فيينا. وتزايد عدد اللاجئين والمشردين، ومشاكل الهجرة غير المقيدة، والصعوبات التي تواجه الأقليات القومية، كلها أمور تحتاج إلى اهتمام عاجل من المجتمع الدولي، وينبغي معالجتها مع مراعاة أسبابها الأصلية. ويشكل الارهاب، ولا سيما إذا تولت رعايته الدول، خطرا جسيما سنقاومه بشدة.
- ٥ - ولدى تعزيز شراكتنا في التعاون، علينا زيادة تشجيع الاصلاحات في الاقتصادات المركزية سابقا. ونحن نتطلع إلى مجتمعات ديمقراطية ومستقرة وقوية اقتصاديا في هذه البلدان. كما أننا نؤيد تأييدا قويا الجهود الإصلاحية العازمة التي تقوم بها روسيا بقيادة الرئيس يلتسن وحكومته. ونتطلع أيضا إلى روسيا للنهوض بدبلوماسيتها بالاستناد إلى مبدأ القانون والعدل ولمواصلة القيام بأدوار بناءة ومسؤولة في المجتمع

الدولي. كما نؤيد عملية الاصلاح في اوكرانيا، آمليين أن يهيئ الاجتماع الأخير بين الرئيس يلتسن والرئيس كرافتشوك أساسا لمتابعة تحسين العلاقات بين البلدين.

٦ - وتعزيز التعاون ضروري لمكافحة خطر انتشار أسلحة التدمير الشامل والقذائف. ونحن، على الأخص:

- نحث كوريا الشمالية على أن تتراجع فوراً عن قرارها بالانسحاب من معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية، وأن تتقيد كل التقيد بالتزاماتها بعدم الانتشار النووي، بما في ذلك تنفيذ اتفاق ضمانات الوكالة الدولية للطاقة الذرية والاعلان المشترك المتعلق بنزع السلاح النووي في شبه الجزيرة الكورية؛

- نشجع البلدان المعنية التي كانت تشكل جزءاً من الاتحاد السوفياتي السابق على كفالة إزالة الأسلحة النووية على وجه السرعة وبشكل يفي بمتطلبات السلامة والأمن وفقاً للاتفاقات الحالية، وبذل مساعدة فعالة لهذا الغرض؛

- نحث أوكرانيا على التصديق على معاهدة المحادثات المتعلقة بتخفيض الأسلحة الاستراتيجية، كما نحث أوكرانيا وكازاخستان على الانضمام إلى معاهدة عدم الانتشار، باعتبارها من الدول غير الحائزة للأسلحة النووية.

ونحن نواصل أيضاً جهودنا لتعزيز نظم عدم الانتشار، بما فيها نظام مراقبة تكنولوجية القذائف، ولوضع ضوابط فعالة على تصديرها. ونكرر تأكيد الأهداف المتمثلة في الانضمام العالمي إلى معاهدة عدم الانتشار فضلاً عن تمديد سريان المعاهدة إلى أجل غير مسمى في عام ١٩٩٥ وتخفيض الأسلحة النووية. ونطلب أيضاً إلى البلدان التي لم توقع على اتفاقية الأسلحة الكيميائية ولم تنضم إلى اتفاقية الأسلحة البيولوجية أن تفعل ذلك.

أما في ميدان الأسلحة التقليدية، فإننا سنعمل على كفالة فعالية سجل الأمم المتحدة للأسلحة التقليدية باعتباره يمثل خطوة هامة نحو تحسين الشفافية والردع الذاتي في عمليات تناقلها.

٧ - ونحن إذ نواجه سرعة تدهور الحالة في يوغوسلافيا السابقة، نعيد تأكيد التزامنا بالسلامة الإقليمية للبوسنة والهرسك وبإيجاد تسوية عن طريق التفاوض تقوم على مبادئ مؤتمر لندن. ونحن لا يسعنا أن نوافق على حل يفرضه الصربيون والكرواتيون على حساب مسلمي البوسنة. ولن نقبل أي حل إقليمي ما لم توافق عليه الأطراف الثلاثة. أما إذا أمعن الصربيون والكرواتيون في تقطيع أوصال البوسنة عن طريق تغيير الحدود بالقوة أو بالتطهير الإثني، فإنهم سيضعون أنفسهم خارج دائرة المجتمع الدولي، ولا يمكنهم أن يتوقعوا أي مساعدة اقتصادية أو تجارية، وخصوصاً أية مساعدة في التعمير. كما يجب تنفيذ قرارات مجلس الأمن للأمم المتحدة بشأن المناطق الآمنة تنفيذاً كاملاً وفورياً بغية حماية السكان المدنيين. ونحن

نعاهد أنفسنا على مساعدة الأمين العام للأمم المتحدة على تنفيذ قرار مجلس الأمن للأمم المتحدة ٨٢٦ وذلك بإرسال القوات، أو بالحماية الجوية لقوة الأمم المتحدة للحماية، أو بالمساهمات المالية والإدارية، أو بالعمل الدبلوماسي المناسب. ويتبغي استبقاء الجزاءات لحين الوفاء بالشروط الواردة في قرارات مجلس الأمن ذات الصلة. واتخاذ تدابير أقوى من هذه لا يخرج عن حدود الإمكان. ويجب زيادة تدفق المعونة الإنسانية إلى البوسنة.

ونحن إذ يساورنا عميق القلق بشأن الحالة في كوسوفا؛ نطالب الحكومة الصربية بأن تنقض قرارها بطرد مراقبي مؤتمر الأمن والتعاون في أوروبا من كوسوفا وغيرها من الأماكن في صربيا، وأن توافق على إحداث زيادة محسوسة في أعدادهم.

٨ - ونحن نرحب بنجاح الانتخابات التي أجريت في كمبوديا وإعلان تشكيل حكومة وطنية مؤقتة فيها وما سيتبع ذلك من إنشاء حكومة بالاستناد إلى دستور جديد يسن وفقا لاتفاقات باريس. ومازلنا ندعم تعمير كمبوديا وإحلال السلم الدائم فيها على أساس المصالحة الوطنية.

٩ - ونحن نؤيد كل التأييد الجهود المبذولة لتحقيق تسوية سلمية شاملة وباقية في الشرق الأوسط. ونطالب إسرائيل والدول العربية باتخاذ خطوات أخرى لبناء الثقة. ونؤكد مجددا وجوب إنهاء المقاطعة العربية. ونطالب إسرائيل باحترام التزاماتها فيما يتعلق بالأراضي المحتلة. ونؤيد جهود التعمير في لبنان.

ونحن نؤيد إعادة السلطات الشرعية في هايتي، ونشني على الأمم المتحدة وعلى منظمة الدول الأمريكية لجهودهما في هذا الشأن.

وقد عقدنا عزمنا على مواصلة الضغط على العراق وعلى ليبيا للتنفيذ الكامل لجميع قرارات مجلس الأمن للأمم المتحدة ذات الصلة. ونحن إذ تقلقنا جوانب من سلوك إيران، نطالب حكومتها بأن تشارك بشكل بناء في الجهود الدولية من أجل السلم والاستقرار وأن تكف عن الأعمال التي تتعارض مع هذه الأهداف.

ونحن نرحب بالتقدم الذي أحرز مؤخرا نحو إقامة ديمقراطية غير عنصرية في جنوب أفريقيا، الأمر الذي يمهّد السبيل لدمجها تماما من جديد في المجتمع الدولي السياسي والاقتصادي.

١٠ - إن الشراكة في عالم متكافل هي مفتاح بناء السلم والازدهار العالمي. ونحن نتعهد ببذل جهد جديد من أجل المساعدة على تقاسم عالم أكثر أمنا وإنسانية، ونحث الآخرين على الانضمام إلينا.

— — — — —